اقتصاد

مطالب صناعيي حلب في عهدة الحكومة

الشهابي لـ«الوطن»: إغراق السوق المحلية في أقمشة النسيج يوقف معامل سورية

اقتراح برفع سقف السحب من المصارف

هناء غانم

في كل مرة يجدد الصناعيون مطالبهم المشروعة من الحكومة وخاصة أن هذه المطالب لم تعد خافية على أحد وأولها الجهات المعنية فقد أشبعت هذه المطالب من العرض سعياً إلى تحريك عجلة الإنتاج.

رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي أكد لـ«الوطن» أن هناك جملة من المشكلات والصعوبات والمقترحات التي قدمت مجدداً إلى الجهات الوصائية للنظر فيها وخاصة أن الحكومة كانت قد استجابت وخطت عدة خطوات تتعلق بالقوانين والتعليمات التي تساعد في تنشيط وإعادة إقلاع الصناعة الوطنية.. وقد فند صناعيو حلب مطالبهم وفق القطاعات الأربعة.

وذكر الشهابي أن مطالب الصناعات النسيجية تتمثل بعدم وجود تفسير محدد وواضح للقرار رقم /٧٩٠/ المتضمن السماح باستيراد الأقمشة المصنرة لبعض الأنواع التي تنتج محلياً مما أدى إلى إدخال بعض الخيوط التي يتم إنتاجها محلياً أو يمكن إنتاجها، وجاءت المطالب بمنع استيراد الأقمشة المصنرة لأغراض التجارية واكتفاء باستيرادها للصناعيين وفق مخصصاتهم لاستخدامها في العملية الإنتاجية أو رفع الأسعار الاسترشادية للأقمشة المصنرة لحدود /١٠/ دولارات للأقمشة القطنية و/٧/ دولارات للأقمشة البوليستر.

ولفت إلى أن إغراق السوق المحلية بأقمشة النسيج الآلي يوقف عدداً كبيراً من مصانع النسيج الآلي والحاكار عدا أقمشة الجينز، وأنه على الرغم من صدور قرار يمنع استيراد أقمشة المفروشات والستائر فإنه يتم إدخالها تحت مسميات وبنود أخرى، ما يتطلب رفع السعر الاسترشادي لأقمشة النسيج الآلي والحاكار عدا أقمشة الجينز.

ولفت الشهابي إلى أن المساواة في الرسوم بين الخيوط الملونة والخامية أدى إلى توقف بعضها، ما دفع الصناعيين إلى المطالبة برفع السعر الاسترشادي للخيوط الملونة والإبقاء على السعر الاسترشادي لباقي الخيوط الخامية، مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار الخيوط القطنية المنتجة في مصانع القطاع العام أعلى بكثير من السعر العالمي مع انخفاض جودتها، مؤكدين ضرورة دراسة إمكانية تخفيض أسعار الخيوط المنتجة في القطاع العام مع تحسين جودتها وتطوير الخطوط الإنتاجية في المحالج.

وأشار إلى أن عدم اعتبار مادة البوي POY مادة أولية لصناعة خيوط البوليستر أدى إلى ارتفاع رسومها الجمركية إلى ١٠ بالمئة مطالبين بتصحيح التشوهات الجمركية للمادة واعتبارها مادة أولية.

أوضح أن عدداً كبيراً من المنشآت الصناعية تضررت نتيجة السماح للمنشآت الصناعية المتماثلة في نوع الصناعة والمنتج بالتصرف بـ٣٠ بالمئة من المواد الأولية المستوردة من قبلها ومطالبين بإلغاء القرار أو عدم تمديده وعدم اعتبار الأقمشة مادة أولية.

وبخصوص الصناعات الهندسية أكد الشهابي ضرورة إخراج تمويل خطوط الإنتاج والآلات وقطع الغيار من منصة التمويل نظراً لتأخر تمويلها لأكثر من ٥ أشهر..إضافة إلى تصحيح التشوه الجمركي لمادة الصاج ليصبح الرسم الجمركي ١ بالمئة بدلاً من ١٠ بالمئة لكونها مادة أولية لافتاً إلى ضرورة النظر في تخفيض الفترة اللازمة لتمويل المادة الأولية التي تدخل في الصناعات الهندسية من ١٥٠ يوماً إلى ٣٠ يوماً أو أقل فترة ممكنة.

وأكد ضرورة إعادة النظر بالتعليمات التنفيذية لقرار الإدخال المؤقت بحيث يشمل كل الصناعات الهندسية والصناعات الغذائية التصديرية، وليس فقط خاصاً ببعض الصناعات وهي دهانات – منتجات البلاستيكية – منظفات وملمعات – أحذية – تريكو – أجهزة الكهربائية والصناعات الغذائية التصديرية.

وعن الصناعات الكيميائية أكد الشهابي إمكانية النظر بتخفيض سعر الفيول والأهم فتح المعابر باتجاه المحافظات الشرقية ذهاباً فقط ومن دون رسوم نظراً لصعوبة وصول المنتجات الوطنية إليها، مشيراً إلى إيجاد مواصفة قياسية سورية للنوع الثاني من المنتجات البلاستيكية والأحذية والخراطيم الزراعية وغيرها أسوة ببقاي الدول وعدم اعتبار المواد المنتجة من البلاستيك المجدد مخالفة لأنه لا يوجد مواصفة لذلك.

أما الصناعات الغذائية فقد أشار الشهابي إلى تقليص مدة تمويل المستوردات من ٣٠ إلى ٤٥ يوماً. وفرض ضريبة الإنفاق الاستهلاكي على مادة الكاكاو والشامبو ومعجون الحلاقة ومنتجات مزيل التعرق الذي تدخل بتصنيعها مادة الكحول، مؤكداً مطالبة الصناعيين بإلغاء ضريبة الإنفاق الاستهلاكي على تلك المواد أو استيفاء الضريبة لمرة واحدة عند استيراد المادة.

ولفت إلى إعادة تفعيل عملية التعاقد مع المطاحن المرخصة وتأمين مادة القمح إما محلياً أو عن طريق الاستيراد من المؤسسة والبيع لأصحاب المطاحن لإعادة دوران عجلة الإنتاج مع العلم أنه يوجد عدد كبير من المطاحن لها طاقة إنتاجية لطحن من ٨ إلى ١٠ آلاف طن يومياً. يمكن الاستفادة منها بالتصدير للدول المجاورة لتحقيق قيمة مضافة وتأمين علف رخيص من نواتج الطحن، مع تأكيد إعادة تفعيل قرار اللجنة الاقتصادية المتضمن السماح بالشراء المباشر من الفلاحين بعد انتهاء فترة استلام الأقماح من المزارعين وذلك للمطاحن المرخصة أصولاً التي تعتمد على القمح القاسي لإنتاج السميد والبرغل ومطاحن الذرة الصفراء ومجارش العدس.

وأشار الشهابي إلى أن موضوع حوامل الطاقة والانقطاعات المتكررة للكهرباء في المدينة الصناعية – الشيخ نجار تسبب أضراراً كبيرة في المنشآت الصناعية، الأمر الذي يستدعي الإسراع في إصلاح وصيانة المحطات الكهربائية في المدن الصناعية.

وحول المواصفات والمقاييس أشار الشهابي إلى ضرورة وضع ضوابط ومقاييس ومواصفات دقيقة للسلع المنتجة محلياً وخاصة المعدة للتصدير واعتماد غرف الصناعة كجهة مخولة تصديق شهادات المنشأ للمنتجات الصناعية المصدرة.

وأشار إلى ضرورة رفع سقف السحب للصناعي من المصارف العامة والخاصة وخاصة أن الصناعي بحاجة إلى مبالغ كبيرة لتأمين قطع التبديل والمواد الأولية ودفع أجور العمال ونقل وشحن وأجور الطاقة وغيرها.

ضبط شاحنة لحوم مهربة على طريق المطار

مصدر في الجمارك لـ«الوطن»: تم إخفاء مهربات في شاحنة خضر تحمل الخس والملفوف

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط شاحنتين على طريق مطار دمشق الدولي قادمتين باتجاه دمشق محملتين بالمهربات حيث عثر في الشاحنة الأولى على أكثر من طنين من اللحوم المجمدة المهربة (مجهولة المصدر) معظمها لحوم فروج تم صعقه وجزء عبارة عن لحوم حمراء.

وأكد المصدر لـ«الوطن» مصادرة اللحوم وتسليمها وفق أنظمة العمل الجمركي للمؤسسة السورية للتجارة لإجراء الاختبارات والتحاليل اللازمة وبحال كانت صالحة للاستهلاك يتم طرحها في منافذ السورية للتجارة، في حين تم احتجاز الشاحنة وتنظيم قضية وحالياً يجري احتساب قيم القضية والغرامات المالية المتوجبة عليها.

وعن الشاحنة الثانية بين المصدر أنها محملة بمهربات مختلفة معظمها مواد غذائية وأدوات منزلية إضافة لبعض المواد (الزيتة)، موضحاً أن المهربات تم إخفاؤها في الشاحنة تحت حمولة من الخضار (ملفوف وخس) للتمويه وإخفاء المهربات وحالياً يتم استكمال التحقيقات حول مصدر البضائع المهربة.

ورجح المصدر أن تكون المهربات قادمة من المناطق الحدودية مع لبنان في ريف دمشق والقنيطرة وبعدها تم نقلها نحو محافظة درعا لشحنها وبيعها في أسواق دمشق.

ووصف المصدر خط (التهريب) هذا بأنه أنشط خطوط التهريب حالياً ويتم التعامل معه عبر العديد من الإجراءات وأهمها تكثيف التحريات والمفارز الجمركية لكون معظم المهربات يتم نقلها عبر استخدام سيارات سياحية.

وأكد المصدر أن هناك تشدداً كبيراً في التعامل مع المهربات وخاصة المواد الغذائية لما تمثله من خطر مباشر على سلامة المواطنين حيث يتضح من خلال الاختبارات التي يتم إجراؤها على المهربات من المواد الغذائية وخاصة اللحوم أنها غير صالحة بسبب سوء النقل والشحن والتبريد وعدم معرفة مصدرها ومواصفاتها بشكل واضح.

وكانت «الوطن» قد نشرت قبل فترة وجيزة ضبط ٦,٥ أطنان من السمك قادمة من الرقة كانت في طريقها إلى السوق المحلية بشكل غير قانوني وأيضاً عبر شاحنة (انتر هوندي) حيث تم إخفاء السمك البحري في صناديق من الفلين أسفل صناديق السمك النهري لإخفاء نقل السمك البحري (المهرب)، وتبين أنها قادمة من مصادر مختلفة (بحري ونهري) ومعظم السمك متفسخ وغير صالح للاستهلاك البشري وأن السمك تعرض للصعق الكهربائي.

وأوضح المصدر في حديثه مع «الوطن» أنه تم خلال الأسابيع الماضية ضبط عشرات حالات التهريب التي تم فيها تنظيم الكثير من القضايا والغرامات المالية وأن معظم المهربات مواد غذائية وحبوب ومواد كهربائية تم ضبط معظمها على الطرقات العامة وفي النطاقات الجمركية حيث يتم تكثيف عمل المفارز والمهام الجمركية في المناطق التي تدخل عبرها المهربات والتعامل معها بحزم وضمن أنظمة العمل الجمركي.

صناعات الأدوية النوعية.. الصعوبات والتسهيلات

رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية لـ«الوطن»: تصنيعها مكلف وشركات دولية ترفض التعاون بسبب العقوبات

٨٧ معمل دواء في البلد و١٦ دولة تستورد الدواء السوري

نورمان العباس

أكد رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية الدكتور نبيل القصير لـ«الوطن» أن صناعة الأدوية النوعية في سورية تواجه تحديات كبيرة، وبين أن تصنيع هذا النوع من الأدوية له خصوصية ويحتاج إلى مساعدة مؤسسات دولية خبيرة لتتمكن من التصنيع، مشيراً إلى أن الشركات الدوائية الدولية لا تقدم التركيبة الدوائية بسهولة وأحياناً ترفض التعاون بسبب العقوبات وهذا يُصعب المهمة لكون الشركات المحلية لا تملك الخبرة الكافية لتصنيع أدوية التقانة العالية إضافة إلى التكلفة العالية التي تطلبها المؤسسات الدولية للتعاون مع المعامل السورية.

وأشار إلى أن تصنيع هذا النوع من الأدوية مكلف من حيث آلات التصنيع التي تحتاجها المعامل ومن ناحية الجو التصنيعي السليم إذ إنه يجب أن تكون الآلات بمواصفات تعقيمية محددة لكيلا تنقل تلوثاً لمن يعمل بالتصنيع.

وأضاف: يوجد في سورية معملان لصناعة الأدوية النوعية معمل لتصنيع الأدوية السرطانية ومعمل في حلب لتصنيع الأنسولين.

وبين أن معمل الأدوية السرطانية يقوم بالتصنيع على دفعات وبالتدريج لأنها تحتاج إلى دقة وتشترط وزارة الصحة أثناء تصنيع هذا النوع من الأدوية ذي التقانة العالية أن تتعاون معها إحدى الشركات الأجنبية من خلال عقد تصنيع مع شركة أجنبية تكون لديها خبرة أكثر لا تملك الخبرة الكافية، مضيفاً: معمل الأدوية السرطانية في سورية متعاقد مع شركة كورية ومعمل الأنسولين في حلب متعاقد مع شركة مصرية عريقة في صناعة الأدوية.

ورأى القصير أنه للقيام بمثل مشروع نوعي كهذا نحتاج إلى تصنيع كميات كبيرة من الأدوية حتى تكون مجدية اقتصادياً لأن في حال تصنيع كميات صغيرة ومحدودة بالنسبة لوزارة الصحة التي قدمت تسهيلات كبيرة للمعامل لكن الاستثمار في هذا النوع من الأدوية مكلف وصعوبة التعاون مع شركات الأدوية الخارجية في ظل العقوبات تشكل العائق الأكبر.

وبين أن أكثر الأدوية النوعية التي نحتاجها هي الأدوية السرطانية والتصلب اللويحي وأدوية أمراض الدم.

النوعية من شرق آسيا كالصين والهند التي تصنع كميات كبيرة وبالتالي هذا يؤدي إلى جدوى اقتصادية رابحة، أما في سورية فلا نستطيع تصنيع كميات كبيرة والعملية تحتاج إلى دراسة إحصائية على الرغم من أن تصنيع الأدوية النوعية يشكل أولوية بالنسبة لوزارة الصحة التي قدمت تسهيلات كبيرة للمعامل لكن الاستثمار في هذا النوع من الأدوية مكلف وصعوبة التعاون مع شركات الأدوية الخارجية في ظل العقوبات تشكل العائق الأكبر.

وبين أن أكثر الأدوية النوعية التي نحتاجها هي الأدوية السرطانية والتصلب اللويحي والمالية تأمينها.

وأكد توافر حليب الأطفال لكن أسعاره شهدت ارتفاعاً إذ ولا توجد علبة حليب أقل من ٧٠ ألفاً، منوه إلى أن هناك معامل في سورية بدأت العمل لتصنيع حليب الأطفال وفي نهاية السنة ستبدأ بالإنتاج وهذا يسد ثغرة أساسية من احتياجات البلد بالمواد الغذائية.

وأرجع نقص الأدوية النوعية في سورية إلى عدم دراسة الموازنة بشكل دقيق، وأشار إلى أن وزارة الصحة تدرس احتياجاتها من الأدوية النوعية كالأدوية السرطانية والتصلب اللويحي والأمراض المزمنة وتقدم احتياجاتها إلى وزارة المالية لكن بسبب الوضع الاقتصادي قد لا تستطيع وزارة المالية تأمينها.

وبين أنه في تشرين الأول ٢٠٢٣ أصبح هناك انقطاع ونقص بالأدوية لدى وزارة الصحة بسبب عدم دراسة الموازنة المالية بشكل دقيق وعدم القدرة على تأمين السيولة اللازمة لشراء الأدوية إلا أنه مع بداية السنة بدأت تصل التوريدات.

وأضاف: لدينا ٨٧ معمل أدوية مرخصاً في سورية و٨٥٠ خطاً إنتاجياً ونصدر اليوم لحوالي١٦ دولة كالعراق واليمن والصومال والسودان والجزائر وغيرها من الدول، في حين قبل الأزمة كانت المعامل السورية تصدر لحوالي ٥٠ دولة.

وفيما يخص تأثير الصادرات في الأسواق المحلية أوضح أن أجود معمل أدوية في سورية يصدر نحو ٣٠ بالمئة من إنتاجه وباقي الأدوية تذهب للسوق المحلية وبعض المعامل لا تصدر.

وقال: إن التصدير يحتاج إلى تسجيل للمعمل في البلد الذي تقوم بالتصدير له وذلك يحتاج إلى أموال طائلة لتغطية رسوم التسجيل العالية إضافة إلى أن هناك لجنة كشف تأتي من البلد الذي نصدر له لتتأكد من الجودة وتوافق على المعمل، ورأى أن كل هذه الإجراءات تحتاج إلى وقت وإمكانيات مالية كبيرة إضافة إلى أن وزارة الصحة لا تسمح للمعمل بالتصدير إلا بعد ثلاث سنوات وهذه التعليمات من الرقابة الدوائية حتى يتم التأكد من الجودة العالية لأن سمعة الدواء السوري في الخارج ممتازة من حيث السعر والجودة.

وأشار إلى أنه يتم استثمار عائد التصدير في تأمين المواد الأولية والآلات وهذا يساعد في الحد من تأثير العقوبات.

كل من اشترى عقاراً ما بعد ٢٠١١ حتى اليوم من خلال تسييل عملة صعبة أو ذهب فقد خسر

عربش لـ«الوطن»: أفضل استثمار في سورية استثمار الأموال في البضائع والتجارة

التضخم بكثير من السلع يتجاوز ٦٠٠ ضعف منذ بداية الحرب

راما العلاف

سجل سعر غرام الذهب في الآونة الأخيرة معدلات ارتفاع كبيرة محلياً إذ وصل سعر مبيع الغرام عيار ٢١ حتى ٨٤٧ ألف ليرة سورية وعيار ١٨ حتى ٧٢٦ ألفاً بينما بلغ سعر الأونصة ٣١,٣ مليون ليرة حسب نشرة جمعية الصاغة الأخيرة، ورغم ذلك هناك من يرغب بادخار أمواله ذهباً أو في العقارات للحفاظ على القيمة الشرائية لها واستثمارها ربما في وقت لاحق، فما جدوى الاستثمار بالذهب؟.. وأيهما أجدى الاستثمار بالذهب أم العقارات في سورية؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور شفيق عربش أكد في حديثه لـ«الوطن» أن الذهب عالمياً ليس للادخار إنما يعد ملاذاً آمناً لمن يتعامل في البورصات فقد يتحوطون بالذهب عند وجود مؤشرات أو توقعات بحدوث تغيرات في الأسواق، أما في سورية فمن الممكن أن يعد الذهب استثماراً رابحاً في حال كان البيع أو الشراء يتم دائماً من خلال سيولة من العملة المحلية، حيث إن ذلك بافتراض ثبات سعر الذهب أو ميوله للارتفاع المستمر فهو من باب التحوط وملاذ آمن للمحافظة على قيمة العملة.

وأشار إلى أنه إذا تم تحليل واقع أسعار الذهب والعقارات في سورية فإن أسعار العقارات بقيمتها الفعلية مقارنة بسعر الدولار اليوم وما كان عليه سعر العقار مقارنة بالدولار قبل عام ٢٠١١ «عام بدء الحرب على سورية» نجد أن أسعار العقارات قد انخفضت مقارنة بسعرها بالدولار، كذلك الأمر فمن اشترى عقاراً ما بعد ٢٠١١ حتى الآن من خلال تسييل عملة صعبة وذهب فقد خسر لأنه ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ كان سعر الأونصة لا يزيد على ١٥٠٠ دولار في حين سعر الأونصة اليوم تجاوز ٢٢٠٠ دولار، بينما كان العقار بحدود ٢٥ مليون ليرة سورية أي نحو ٥٠٠ ألف دولار وحالياً صاحب هذا العقار غير قادر على استرداد رأسماله في حال بيعه.

ورأى عربش أن لعبة الاستثمار بالذهب تحتاج إلى محترفين وليس كما الحال في سورية إذ يرغب الناس بشراء الذهب عندما يرتفع سعره قليلاً ويتهافتون على بيعه عندما يرتفع سعر الغرام أكثر أو حتى إذا انخفض السعر وذلك خشية على مدخراتهم من ضياع القيمة الشرائية وهم في الحالتين قد خسروا، لافتاً إلى أن فارق السعر ليس هو من يلعب دوراً في الربح فقط فالمشتري يدفع أجرة الصياغة التي أصبحت مرتفعة جداً حالياً وبالتالي ليس عند البيع يخسر هذه الأجرة حتى لو لم ينخفض سعر الغرام.

ولفت عربش إلى أن الذهب بورصة عالمية لا نملك القدرة على التأثير فيها وأن أي قرارات اقتصادية أو أحداث سياسية أو عسكرية عالمية ستؤثر في الأسعار وبالتالي سينسحب ذلك على العالم كله، وعند أي تثبيت لمعدلات الفائدة عالمياً نجد أن الذهب يراوح مكانه، أما فيما يخص الاستثمار بالعقارات في سورية فهو أفضل لمن يملك عملة صعبة حالياً فقط، أما من يملك سيولة نقدية فالاستثمار أقرب للخسارة من الربح.

ورأى أن أفضل استثمار في سورية هو استثمار الأموال في البضائع والتجارة وليس «الاحتكار» وذلك لأن أسعار كل السلع في ارتفاع مستمر فعلياً وبالوتيرة الأعلى على مستوى سورية، وبالنظر إلى الأسعار من عام ٢٠١١ حتى اليوم فالتضخم بكثير من السلع يتجاوز ٦٠٠ ضعف وأكثر.